

المحور الخامس: سوق اليورو دولار

أولاً/ تعريف سوق الأورو - دولار: يشمل سوق العملات الأوروبية أي عملة من العملات الرئيسية في الاقتصاد العالمي المودعة خارج بلدها الأصلي، ويمثل اليورو دولار ثلثي إيداعات هذه السوق، أما العملات الأخرى فتشمل الين الياباني والجنيه الإسترليني، وهذه السوق هي سوق نقدية واسعة وغالباً تسمى سوق اليورو دولار وهي سوق ما بين المصارف للاقتراض والإقراض قصير الأجل في الخارج (Offshore) الأمر الذي يتيح لها التخلص من الأنظمة المحلية، وإن أساس التفرقة ما بين العملات الأوروبية والعملات الوطنية يكمن في جهة تملكها وتداولها فمثلاً دولار الولايات المتحدة لا يعد من العملات الأوروبية إلا إذا تم تملكه من المؤسسات المصرفية (وليس من السواح الأجانب) خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتداول فيها.

ثانياً/ نماذج سوق الأورو - دولار: هناك نموذجان من اليورو أسواق الأول بشكل السوق النقدية الدولية والثاني يشكل جزء من السوق المالية الدولية. عملات اليورو وقروض اليورو ويجب التطرق إلى اليورو دولار وباقي عملات اليورو الأخرى.

أ- اليورو - دولار (الأورو دولار): يشكل اليورو - دولار الجزء الأهم من عملات اليورو، أما اليورو عملات الأخرى تختلف فيما بينها من حيث أهميتها. والمبالغ باليورو الدولار هي ودائع مصرفية محرة بالدولار ومودعة لدى مصرف يوجد خارج الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن تعريف هذه المبالغ على أنها التزامات بنك - اليورو بالدولار، واليورو دولار هو موضوع سلف وقروض في سوق يتألف وسطاؤه من البنوك الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية أما البنوك التي تشارك في سوق اليورو - دولار فتعرف بمصارف اليورو ويقصد بذلك المصارف التجارية الأوروبية الكبرى وفروع البنوك الأمريكية التي تخصص جزءاً من نشاطها لعقد سلف أو قروض اليورو - دولار.

ب- اليورو عملات الأخرى: هي مجموع الأصول النقدية التي تدار خارج منطقة تداولها القانوني تسمى يورو عملات، ولذلك فالتسمية حسب اليورو - دولار، فإن الأصول بالعملات القابلة للتحويل والموضوعة بتصرف المؤسسات المالية الموجودة خارج منطقة التداول القانوني لهذه العملات، تعرف باليورو - مارك، يورو - فرنك سويسري، يورو - جنيه استرليني، يورو - فرنك فرنسي ... إلخ، ومجموع الأصول النقدية التي تدار خارج منطقة تداولها القانوني تسمى بيورو عملات، وتمثل المبالغ باليورو دولار أكثر من (4/3) ثلاثة أرباع المبالغ الإجمالية باليورو عملات، والمصطلح (يورو) يعني أن هذه العملات كانت تدار في أوروبا، لكن الودائع بالدولار أو الجنيه في طوكيو مثلاً تعتبر أيضاً يورو عملات رغم وجود خارج أوروبا.

إذا اقتصر سوق اليورو عملات على العمليات بين البنوك فإنه يلعب دور السوق النقدية حيث تعرض البنوك ذات القدرة على الإقراض الفائض في مواردها عندما تكون معدلات الفائدة مغرية، وتقتصر البنوك ذات الحاجة إلى الاستدانة عندما تتوافق شروط الاقتراض مع مصالحها، أما إذا نظر إلى سوق اليورو عملات من زاوية كونه موضع عمليات، تأخذ شكل سلف وقروض للقطاع غير المصرفي، فإن هذه السوق تصبح كناية عن سوق للإقراض، ويجب بالتالي تمييزه عن سوق الصرف الذي يحصل فيه بيع وشراء العملات فوراً أو لأجل.

ثالثاً/الخصائص الرئيسية للمبالغ باليورو-دولار:

- المبالغ باليورو-دولار هي أصول بالنقد الكتابي، ولا تأخذ أبداً شكل الأوراق النقدية.
- هي أن شهادات الإيداع المصرفي الدولية المقومة بالدولار تمثل أهم أدوات الاستثمار النقدي قصيرة الأجل.
- المبالغ باليورو-دولار تدار خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعتبر الدولار كـيورو-دولار إلا إذا ظهر في ميزانية البنوك غير الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ويفقد اليورو-دولار طبيعته (أي لا يصبح معتبراً ليورو-دولار) إذا استخدم في مدفوعات (تسديدات) داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
- سوق اليورو دولار هي سوق العمليات الضخمة، وتتجاوز مبالغ العمليات عادة المليون دولار كما أن أحد طرفي هذه العمليات هو غالباً ما يكون دولة أو مشروعات كبيرة والتي تبدو مخاطر إقراضها متدنية.
- سوق اليورو-دولار هي سوق دولية وتتحدد معدلات الفائدة اعتماداً على طلب وعرض اليورو-دولار وبمعزل عن معدلات الفائدة المحلية.
- عملياتها لا تخضع إلى رقابة السلطات النقدية أو المالية فهي أشبه ما تكون بمنطقة حرة تقع دائرة عملياتها خارج الحدود الإقليمية للدولة صاحبة العملة لتحويل معاملاتها التجارية والاستثمارية أو لاستغلالها من قبل البنوك لتحسين وضع احتياطياتها أو سيولتها النقدية.

رابعاً/ اليورو- قروض: اقتصر دور سوق اليورو-دولار في البداية على عمليات الإقراض والإيداع قصير الأجل، فكان حاملو اليورو-دولار يقدمون على إيداعات تحت الطلب أو قصيرة الأجل، كما أن السلف باليورو-دولار كانت تتم لفترات تتراوح عادة ما بين 30 و60 يوماً، ولما ارتفع الطلب على السلف ذات الأجل الطويل تجمعت المصارف ضمن ما يسمى كونسورتيوم لكي تقوم بتقديم يورو قروض متوسطة وطويلة الأجل قد تصل إلى 10 سنوات أو 15 سنة إلى جانب قروضها قصيرة الأجل، هذه القروض غالباً ما تكون على شكل خطوط قروض أو سقوف قروض أو توضع تحت تصرف المقرض لفترة

محددة، وهي قروض قابلة للاستخدام في الأجل القصير (ستة أشهر) وقابلة للتجديد أيضا، وتمنح من خلال موارد سوق اليورو-دولار تحت الطلب أو قصير الأجل، وتتميز هذه القروض بما يلي:

- مبالغ هامة ومعدلات فائدة قابلة للتعديل في فترات دورية منتظمة كل 3 أو 6 أو 9 أو 12 شهرا في كل مرة.
- يحدد معدل فائدة جديد بين البنوك الكبرى (أي من السنة الأولى) استنادا إلى معدل الفائدة على الودائع بتلك العملة في سوق لندن لليورو. بالإضافة إلى ذلك هناك مراكز أخرى يمكن أن تكون مرجعا في تحديد سعر الفائدة، وحتمت بالتالي استعمال مصطلحات أخرى كـ "PIBOR السعر في باريس" و "SIBOR السعر في سنغافورة" و "BIBOR السعر في البحرين... إلخ .

إن الودائع باليورو عملات وكذلك قروض الأورو أصبحت الأداة الأساسية لتمويل رؤوس الأموال بين بلد وآخر، سواء أكان ذلك في الأجل القصير أم أيضا في مرحلة لاحقة بفضل تقنيات جديدة لتمويل رؤوس الأموال في الأجلين المتوسط والطويل.